دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدخل إلى التنمية السياسية
المصدر:	مستقبل التربية العربية
الناشر:	المركز العربى للتعليم والتنمية
المؤلف الرئيسي:	قمبر، محمود مصطفى
المجلد/العدد:	مج 1 , ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	ابريل
الصفحات:	99 - 104
رقم MD:	15547
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	القادة، التنمية الشاملة، التخطيط الإقتصادي، السياسة، نظم الحكم، الطبقات الإجتماعية، المعارضة، إتخاذ القرارات، الإختبارات القياسية، القياس الاجتماعي، الديكتاتورية، الديمقراطية، المجتمع المصري، النظام العالمي الجديد، التربية الوطنية، الدول النامية، المثقفون، التخطيط التربوي، المناهج، المشكلات الإجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/15547

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدخل إلى التنمية السياسية

د. محمود قمبر*

١- امتداد مفاهيمي

١-١ التنمية كمفهوم اقتصادي، ليست صورة من صور النمو الخاص بالاقتصاد الريعي الذي تسخو به الطبيعة تلقائيا في شكل ثروة نفطية أو معدنية أو رعوية أو زراعية أو غيرها، مما يرفع من مستوى الدخل القومي العام، وما يعكسه ذلك من مظاهر حياة تجلبها الوفرة المادية.

إن التنمية سياسة تخطيطية تقوم بجهود بشرية منظمة، في كافة قطاعات الإنتاج والخدمات، وتستند إلى علم وتأهيل وتدريب لبلوغ أهداف تنموية تمثل في حد ذاتها نقلة مادية ونوعية في مجالات الحياة بالمجتمع.

وقد اكتسب مفهوم التنمية دلالة اقتصادية/ سياسية منذ عشرينيات هذا القرن، وسار بها التخطيط المنهجي علي الصعيد القومي لتحقيق معدلات تنموية متصاعدة في مراحل زمنية متعاقبة ومتماسكة؛ ومن ثم تتفاوت الدول في نوعيات ومستويات التنمية مما يفرق بينها علي أسس مقارنة يمكن تقييمها كميا وكيفيا ويجعل منها دولا متقدمة وأخرى متخلفة أو سائرة في طريق النمو.

١-٢ وقد امتد مفهوم التنمية في صيغته العامة ليشمل صيغا أخرى من التنمية النوعية كالتنمية الزراعية أو الصناعية أو الصحية أو العلمية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الإدارية. وأخيراً أصبحنا نسمع عن تنمية سياسية.

٢- مفهوم التنمية السياسية: الدلالات والأبعاد

٢-١ كل تنمية لها مجال وموضوع وآليات عمل وعوائد منتجة أو مكتسبة، وأدوات قياس خاصة بها.

والتنمية السياسية ليست بدعا من بين التنميات، إذ يمكن تأطيرها وتوصيفها وتحليلها في حدود هذه المقومات التي تجسد للتنمية ذاتيتها وفاعليتها.

٢-٢- ومجال التنمية السياسية يتسع ليشمل الحياة السياسية في المجتمع، أي ما يمثل وعي

* المفكر التربوي ورئيس قسم أصول التربية بجامعة قطر

الناس بقضايا حياتهم ومشكلات وجودهم وكيفية التغلب عليها والقدرة علي تطوير الواقع في مواجهة متغيرات دولية وإقليمية ووطنية لتأمين حياتهم وتحسين نوعيتها وتحقيق المصالح العامة والخاصة. . . إنه مجال يختص بفن الحكم وإدارة المجتمع علي الصعيدين العلمي والعملي.

٢-٣ وموضوعها العام البشر سواء أكانوا حاكمين أم محكومين، رعاة ورعية؛ فالبشر ليسوا أغناما ترعى وتقاد، وإنما هم أفراد يساسون بما يريدون وتبعا لما يريدون: بهم ومعهم ولهم.

لكن موضوعها الخاص يتصل بالطبقة السياسية والتي تضم القوى الفاعلة في الحقل السياسي، وتمثل السلطة الحاكمة، والأحزاب التي تعمل للوصول إلى هذه السلطة، والهيئات المعنية بحياة المواطنين وفق تصورات إيديولوجية مفضلة.

٢-٤ والموضوع هنا ذو جانبين: شيئ وإنساني، إنه شئ مفعول به object، وإنسان فاعل subject، ولا يمكن فصل هذا عن ذاك فهما وجهان لعملة واحدة.

إن الإنسان صانع التنمية، وناتج التنمية المصنوع، كما أنه وسيلة وغاية في كل تنمية . ولا يعمل الإنسان للتنمية إلا من خلال مؤسسات وأجهزة وتشريعات وتنظيمات وإجراءات؛ ومن ثم فإن آليات العمل في مجال التنمية السياسية ترتبط بشكل وثيق بأبنية العمل ونوعية مناخها السائد.

٢-٥ وعوائد هذه التنمية تتنوع في منظومة متسعة تتضمن:

- التنشئة السياسية والتي تندرج في إطار التنشئة الاجتماعية بكل أبعادها المختلفة. والتنشئة السياسية تهيئة من نوع خاص تركز علي تأصيل جانب المواطنة الواعية بحقوقها وواجباتها، والقادرة علي النهوض بأدوارها في خدمة الوطن والمواطنين.

- العمل السياسي، والذي يعني حفز ومشاركة أفراد الطبقة السياسية سواء ممن يجلسون في كراسي الحكم أو ممن هم في ظل المعارضة، من أجل تحقيق الأهداف التي ينص عليها برنامج العمل السياسي الذي يتبناه الحزب ويرى فيه الحل الأمثل لمشكلات التنمية والتقدم علي الصعيد الوطني العام.

- الكفاءة السياسية، بالذات في مستوى الصفوف القيادية التي تظهر فاعليتها في صنع واتخاذ القرار، وحسن تصريف الأمور، والتأثير في الجماهير وتعبئة القوى الوطنية العاملة في المجالات السياسية.

هذه الكفاءة لم تعد مقصورة علي الخبرة الذاتية والصفات الشخصية، ولم تعد تمشى في سلبية بتأثير الظروف العرضية وضغوط الحياة اليومية. إنها ثمرة علوم وتربية، وترتبط بقدرات مطبوعة ومصنوعة.

٢-٦ وللكشف عن مضامين التنمية السياسية في أبعادها الوظيفية ومجالاتها النوعية، تستخدم أدوات كشفية وقياسية وتحليلية من استبيانات تقنينية ومقابلات استقصائية وملاحظات علمية

ودراسات حالة وفحص نقدي للإيديولوجيات المتنافسة وقياسات للرأي العام ولتوجهات القادة والنخب السياسية.

٣ - اللاتسييس الشعبي والثقل التاريخي

٣-١- إن السياسة، كما أشرنا، وفي ظل الحكم الديمقراطي بمفاهيمه المعاصرة، لم يكن لها وجود حيوي عند جماعات معنية أو مشتغلة بها سواء أكانت حاكمة أم محكومة.

السياسة كانت أحكاما ملكية لسلطة مطلقة، قد ترتفع إلى مستوى المشيئة الإلهية، وقد تتواضع وتعترف بأنها تفويض من الله، لكنها في كل الأحوال تمسك بإرادة الحياة والموت، الأمر والنهي، وتعلو فوق كل نقد ونقص.

٣-٢ كان فرعون رب البلاد والعباد، يملك مصر المصريين، ويتساءل مؤكدا: « أليس لي ملك مصر، وهذه الأنهار تجري من تحتي؟! » ويقرر بكل قوة ويقين: «أنا ربكم الأعلى - ما علمت لكم من إله غيري». ولم يكن غريبا أن يوصى بدفن من يراه من أتباعه أحياء عند موته لكي يقوموا بخدمته في العالم الآخر.

٣-٣ والمتنبي كشاهد تاريخي في أزمان الفساد، بعد وأد البيعة وانقضاء الشورى، يتحسر لما آل إليه الحكم في ديار الإسلام، فيقول:

وإنما النـــاس بالملـــوك .. وما تفلح عرب ملوكها عجم
في كل أرض وطئتها أمم .. ترعـى بعـد كأنهـــــم غنـم

وجاراه المعري في تأكيد هذه الحقيقة، فقال:

مُلَّ المقـام كـم أعاشـر أمـة .. أمرت بغير صلاحها أمراؤهـا
ظلموا الرعية واستجازوا كيدها .. وعدوا مصالحها وهم اجراؤها

ويدمغ سياسة الحكام بالطيش والنزق، فيقول:

يسوسون الأمـــور بغير عقل .. فينفذ حكمهم ويقال ساسة

ولم يكن العلماء وهم الزعماء الروحيون للأمة إلا من فئتين:

- فئة علماء السلاطين، وهم مع الحكام في شهواتهم وتبرير سياساتهم.
- فئة علماء المقاومة، وهم في قلتهم، لا يتعدى دورهم الجهر اللفظي بكلمة الحق والتي لا تغير من الواقع شيئا.

وكلهم من الفئتين « أبعد الناس عن السياسة» كما وضح ذلك ابن خلدون في مقدمته لأنهم أصحاب فكر تجريدي لا يحفل إلا بإصدار فتاوي عامة يمشى بها القياس النظري الذي يقيس الغائب علي الشاهد والفرع علي الأصل لعلة صورية أو لحيلة فقهية.

٣-٥ واشتهر عصر المماليك بأنه عصر الصراع العسكري لتملك السلطة، وهي سلطة مستبدة

ظالمة لا تقيم للشعب وزنا ولا تقدر له وجودا؛ فالكل في نظرها «همج رعاع» أو «عبيد عمل وسخرة».

وكانت للمصريين أمثال معبرة عن الوضعية السياسية التي جعلتهم «شعب كل من حكم»، دعاؤهم :« ربنا ولّ علينا من يصلح». وقد عرفوا مكانتهم الدنية: «تروح فين يا زعلوك بين الملوك»، ويخافون كل سلطان: «يبني قصر ويهدم مصر»، ولا يثورون في وجه الظلم: «ضرب الحاكم شرف»، «الكرباج الي يفوتك احسن من اللي يحصلك».

٣-٦ ولم تقم الصحوة السياسية إلا عندما التقى الشرق المتخلف بالغرب المتحضر حيث تواجه نظامان متناقضان يمثل كل منهما عصرا مختلفا من كل الوجوه. وكان لتوطين النماذج الغربية والمؤسسات المدنية وما أفادت به البعثات العلمية واستيراد الخبرات الأجنبية أثر كبير في تكوين أحزاب سياسية وإصدار صحف وطنية ونشر أفكار تنويرية وتأصيل حركة إصلاحية تأخذ بثوابت التراث ومتغيرات العصر، وهدفها الاستقلال والحرية، التقدم والمدنية.

٣-٧ ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ بزعامة مصرية خالصة، تحققت مكاسب وطنية وشعبية لا يستهان بها، لكن الحكم أصبح في يد جماعة العسكر التي قضت علي الزعامات التقليدية وهمشت السياسيين والحزبيين ولم يعد للمثقفين دور فاعل في صياغة القرار السياسي، وكان منهم المنفيون النشطون في الخارج، والسلبيون الصامتون في الداخل، والمغيبون في المعتقلات وغياهب السجون ، والممالئون لكل سلطة المنتفعين من كل نظام.

٣-٨ واليوم حيث يتشكل نظام عالمي جديد يقوم علي مبادئ الأمن والسلام والتفاهم الدولي، وكفالة الحقوق الإنسانية والحريات الشخصية، أصبحت الحكومات مجبرة علي توسيع قواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتداول السلطة الحكومية، مما يتطلب في نهاية الأمر تربية سياسية تجعل من كل فرد حارسا علي قيم الديمقراطية، ومسئولا عن تسيير وتطوير الحياة اليومية والمصائر الوطنية. وبدون ضمانات وتنمية سياسية سوف تظل الجماهير ضحايا المناورات الحكومية. وسوف تظل الديمقراطية مجرد أشكال باهتة تبحث لها عن مضمون.

٤- من ينمى من ؟

٤-١ عندما كان الحكم ملكيا، ولأزمان طويلة متعاقبة في التاريخ ، كانت تقدم لأبناء القياصرة والأباطرة والخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء، تربية سياسية خاصة في قصور الحكم وعلي أيدي كبار المؤدبين. وكانت تتضمن أصول الحكم وفن السياسة وسلوكيات التعامل الأرستقراطي مع السادة والرعية. وكان من أشهر المؤدبين أرسطو الذي أدب الإسكندر الأكبر المقدوني.

٤-٢ واليوم مع تأصيل ديمقراطية الحكم والتعليم، لم تعد التربية السياسية حكرا علي ابناء النخب الملكية، خصوصا وأن السياسة كمهنة حكم ودبلوماسية وإدارة وقيادة، أصبحت تستند إلى

معطيات علمية ذات طبيعة تخصصية وأخرى مكملة سيكلوجية وسيسيولوجية وفلسفية وغيرها.

٤-٣- إن التربية السياسية تدرس بمراحل التعليم العام في أشكال مختلفة وبأساليب متباينة لكل طوائف المتعلمين: تربية وطنية، وتربية اجتماعية، وتربية قومية، ونظم الإدارة وفلسفة الحكم، والأوضاع الدولية.

كما تدرس لنوعيات الكوادر المهنية في مستويات جامعية وبعد / جامعية بأساليب أكاديمية وتطبيقية.

٤-٤ وإذا تركنا الجانب النظامي في نشر وإكساب التربية السياسية، فإن لجانبها غير النظامي مجالاً أكبر يتسع لكل طوائف الشعب، وتعني به الأحزاب والمنابر السياسية والصحف الوطنية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الجماهيري. وتتعدد أساليب هذا الجانب تعددا يتناسب مع الفئات المستهدفة وحاجاتها الخاصة.

٥ - معوقات التنمية السياسية

٥-١ التنمية السياسية بحاجة إلى مناخ ملائم لازدهارها، تظلله الحرية وترطبه الديمقراطية، ولذلك فهي في الدول النامية- حيث تترسب تراكمات الثقل التاريخي علي النحو الذي أشرنا إليه - تضعف كثيرا عنها في الدول المتقدمة التي تؤمن بحق الفرد في صنع الحياة وتشكيل المصير.

٥-٢ إن السلطة في بلاد العالم الثالث تحب التفرد والبقاء، وتعمل لنفي وإخماد كل سلطة معارضة. ولا سيادة إلا لإيديولوجية الحزب الحاكم، والبث الإيديولوجي المباشر لا يعمل لتنوير المخ وإنما لغسيل المخ.

ولا تأمن السلطة لجانب المثقفين ولا تأخذ بحرية الفكر ولا باختلاف النظر واحترام آراء الآخرين. وهذا ما يصيب التنمية السياسية في مقتل.

٥-٣ وفي جو اليأس القاتم والإحباط القاتل وما يسببه إرهاب السلطة، تأتي أزمات الحياة وبخاصة الاقتصادية منها لتصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة بحثا عن توفير الضرورات الحيوية والتي أصبحت تشق علي الكثيرين . وكما ضرب المثل للسيد «جوع كلبك يتبعك»، فإن المثل يضرب للحاكم «جوع شعبك يطعك».

٥-٤ وإذا كانت أزمة التنمية السياسية مرتبطة بأزمة الديمقراطية والحرية والفكر والكفاية المادية؛ فإن غياب فلسفة الحضارة وفكر التحرير والاستنارة للرواد المناضلين الذين حركوا في السابق تيارات التحديث في جنبات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يمثل جوهر الأزمة الحقيقية لركود الثقافة في كل أجناسها النوعية.

٥-٥ وأخيرا فإن شيوع الأمية الأبجدية والحضارية يساعد علي هذا الركود الخانق لكل تنمية سياسية، حيث يمكن في يسر وسهولة لكل سلطة استغلال سذاجة وجهل الجماهير لتثبيت الأوضاع

القائمة أو إعادة توليدها كما تريد.

٦ - التنمية السياسية والتربية المدرسية

٦-١ إن التربية كمسلك عملي لتشكيل الحقائق الاجتماعية والنظم الحياتية التي تقرها السلطات الحاكمة، كانت منذ القدم- ولاتزال- ذات طبيعة سياسية وإن لم يشتغل المربون بالسياسة علي نمط احتراف السياسيين. ومن ثم فقد عالجها أفلاطون في كتابيه السياسيين: الجمهورية والقوانين، وخصص لها أرسطو كتاب السياسة، وسار علي نهجهما الفلاسفة والمفكرون الذين سيَّسوا التربية لإعداد مواطن مُشَكَّل مدرسيا وغير مُشْكِل سياسيا.

ومع أن المؤسسة التربوية - مدرسة أو معهداً أو جامعة - محكومة بسلطة الدولة التي تنشئها، ومتجانسة مع مجتمعها الذي يحتويها، إلا أنها كأي مؤسسة، لها وضعية خاصة تؤصلها الاستقلاليه المهنية التي تعطيها حق التصرف والممارسة في حدود وظائفها المهنية.

ولهذا فقد تعمل هذه المؤسسة التربوية من خلال مناهج علنية وخفية رسمية وغير رسمية، ومن خلال قيم صريحة أو ضمنية، وأساليب وتنظيمات منهجية أو عضوية، قد تعمل بوعي أو بغير وعي لأهداف تسييس مضاد أو سلبي لا تتطابق عوائده مع المتطلبات الأولية للسياسة التربوية الوضعية التي خططت لها السلطات الحاكمة أو المسئولة.

٦-٣ وفي هذا الملف من قضايا التنمية السياسية، دراسات تعالج موضوع التسييس التربوي والفكري والاجتماعي وما يرتبط به من ظواهر لها خصوصية وحضور، قد نقر بوجودها لكننا نختلف في تقييمها، تتصل بالتنشئة السياسية والوعي السياسي والتبعية السياسية والعنف السياسي، وغير ذلك مما يجسد أزمة فكرية وتربوية واجتماعية ذات طبيعة سياسية تتحدانا جميعا في مسيرة حياتنا وتطويرها للبحث الجاد عن مخرج إنقاذي مريح.